

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٢٧ ابريل ٢٠٠٩

## القراصنة الخاطفون لسفيتين مصريتين يطلبون فدية قدرها ٥ ملايين دولار

الخارجية المصرية: البحارة بخير لكنهم مهددون ونبذل جهودا لإعادتهم إلى الوطن وإنهاء المشكلة

القاهرة: محمد عبد الرازق

أكد السفير أحمد رزق مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون القنصلية والمصريين في الخارج أن وزارة الخارجية تتابع قضية احتجاز المركبين المصريين «أحمد سمارة» و«ممتاز ١» المحتجزين بمن عليهما من بحارة لدى القراصنة ببونت لاند، مشيراً إلى أن هناك جهوداً لا تزال تبذل من جانب الوجيهاء وشيوخ القبائل في بونت لاند، لمحاولة إقناع الخاطفين بالإفراج عن البحارة والمركبين، معرباً عن أمله في أن تؤدي هذه الجهود نتيجة إيجابية، لكنه أوضح أنه لا يخفى على أحد أننا نتعامل مع عملية قرصنة هدفها الابتزاز المالي. وأشار رزق في تصريحات للمحررين الدبلوماسيين إلى أن هناك مطالب للخاطفين بالحصول على فدية قدرها خمسة ملايين دولار، وهناك تهديدات بالتعرض للبحارة والمركبين، لافتاً إلى أن آخر اتصال تم إجراؤه من جانب الوزارة مع سفير مصر في الصومال سعيد مرسي ومع بعض الوسطاء أكدت أن البحارة بخير ولم يمسه أي مكروه أو سوء معاملة بشأنهم لأن هدف العملية هو الابتزاز المالي، وبالتالي فإن القراصنة حريصون على حياة البحارة لتحقيق هدفهم وهو الحصول على المال. وأوضح رزق أن واقعة اختطاف المركبين لها ظروف خاصة تختلف عن الحالات السابقة، وتتمثل في أن المركبين خرجا من المياه الإقليمية المصرية دون الحصول على تصريح بذلك من الجهات المصرية المعنية، مضيفاً أنه خلال اتصالاته مع الجهات المعنية تم إفادته بأن المركبين لم يطلبوا حتى الحصول على تصريح بالصيد خارج المياه الإقليمية المصرية، مما يزيد الموقف تعقيداً لأنها أصبحت حالة صيد غير شرعي، لكنه أكد أنه في جميع الأحوال فإن ذلك ليس مبرراً لاحتجاز البحارة بهذا الأسلوب.

وأكد رزق أن الخارجية حريصة على أرواح وسلامة البحارة وتبذل كل جهودها من أجل الإفراج عنهم لأنهم مواطنون مصريون، ونعرف مدى المعاناة التي يواجهونها في اللحظات الحالية، والمعاناة التي يواجهها ذويهم. ورداً على سؤال حول إمكانية أن تتدخل الوزارة في مفاوضات دفع الفدية، قال رزق إن مصر كدولة لا تدفع فدية، لكن وكما حدث في الحالات السابقة فإن المفاوضات تجري بين مالكي السفن والقراصنة، مشيراً إلى أنه أجرى اتصالاً بمالكي السفينة أكثر من مرة

وذكروا أن ظروفهم المالية لا تسمح بدفع الفدية، ولفت رزق إلى أن السقف الذي بدأ منه القراصنة في الفدية هو سقف مالي عال جداً، ونأمل أن تؤدي الجهود الحالية بنتائج إيجابية. وحول ظاهرة الهجرة غير الشرعية ووجود تنسيق مصري ليبي في هذا الشأن، قال رزق إن هناك تنسيقاً بالفعل، وهناك دوريات سيبدأ تسييرها بين دول ليبيا وإيطاليا ومالطا للعمل على محاصرة الظاهرة التي أصبحت مقلقة للدول الأوروبية التي تبذل جهوداً مضنية لمحاصرتها. وأشار رزق إلى أن موضوع الهجرة غير الشرعية أصبح الآن مطروحاً في الاتصالات المصرية الأوروبية بعد أن وضعتها أوروبا على قمة أولوياتها لأنها تمثل مصدر قلق بالنسبة لهم. وحول الجهود المصرية في هذا الشأن، قال رزق إن هناك مشكلة تشريعية في مصر بشأن الهجرة غير الشرعية، لأن القانون المصري يتعامل مع قضية سمسرة الهجرة غير الشرعية على أنها قضية نصب، مشيراً إلى أن وزارة الخارجية في ردها على طلبات الإحاطة التي يتقدم بها أعضاء مجلس الشعب في هذا الشأن تتحدث دوماً عن المشكلة بأبعادها المختلفة، وضرورة مواجهة الظاهرة بإجراءات من كافة مؤسسات الدولة. من جهة أخرى قال رزق إن الوزارة تلقت تقريراً من السفارة المصرية في الإمارات العربية المتحدة أفاد بأن السلطات الإماراتية قررت إبعاد ١٨ مصرياً كونهم غير لائقين طبياً لإصابتهم بالدرن والالتهاب الكبدي الوبائي. وأضاف رزق أنه يدعو المواطنين المصريين لإجراء التحاليل الطبية الموثوق بها قبل السفر إلى أي من دول الخليج العربي وخاصة دولة الإمارات، لأن السلطات الإماراتية تقوم بإعادة الإجراءات الطبية مرة أخرى على المسافرين إليها فور وصولهم للتأكد من سلامتهم من قائمة الأمراض التي سبق أن أعلنت عنها من قبل.